# اقتصاد

## «جهاز الرقابة المالية»: اختلاس رسوم تسجيل طلاب في جامعة دمشق

| محمد راكان مصطفى

طلب الجهاز المركزي للرقابة المالية من المحامي العام بدمشق تحريك دعوى الحق العام بحق أمين صندوق شؤون الطلاب في كلية العلوم السياسية في جامعة دمشق، والطلب من إدارة قضايا الدولة في دمشق متابعة الدعوى العامة والإدعاء الشخصي بحقه.

وبحسب التقرير التحقيقي رقم ٤/أ. ع تاريخ ٢٠١٦/٩/١٩ المتضمن نتائج التحقيق بالمخالفات المرتكبة لدى كلية العلوم السياسية، فإن أمين صندوق شؤون الطلبة لدى الكلية قام باختلاس مبلغ ١,٧ مليون ليرة سورية وهو عبارة عن المبالغ المقبوضة من الطلاب لقاء رسوم التسجيل في الكلية من تاريخ ٢٠١٤/١١/٨ ولغاية ٢٠١٥/٧/٢٨ وعدم تسديدها في حساب المصرف، وإخفائه للسجلات المتعلقة بها.

كما حمّل التقرير (حصلت «الوطن» على نسخة منه) مسؤولية هذه المخالفة لكل من أمين شؤون الطلاب المركزي لعدم إجرائه المطابقات اللازمة مع أمين الصندوق خلال الفترة التي تم قبض الرسوم فيها، وعدم التحقق من صحة ادعائه ومخالفته كتاب أمين جامعة دمشق رقم ٢٤٧٥ /ص م ش م الذي يوصي بعدم ترك أي مبالغ محصلة ليوم يلي تاريخ تحصيلها. إضافة إلى رئيس قسم شؤون الطلاب في كلية العلوم السياسية لعدم التزامه بتعميم رئيس جامعة دمشق رقم ٩٦٨٠/ص الذي يوصي بمسك سجل خاص بأسماء الطلاب المسجلين في الكلية يكون مماثلاً لسجلات أمين الصندوق وذلك لإجراء المطابقة وإرسال نتائج المطابقة إلى رئاسة جامعة دمشق مديرية الشؤون المالية.

إضافة إلى مسؤولية عميد كلية العلوم السياسية السابق لمخالفته موافقة رئيس جامعة دمشق على كتاب مديرية الشؤون المالية رقم ٤٤٠٦ الذي يوصي بعدم منح محاسبي وأمناء الصناديق أي إجازة إلا بعد استطلاع رأي مديرية الشؤون المالية ومخالفته للتعميم رقم ٢٤٧٥/ ص م. ت. م، إضافة إلى منحه المحاسب تأشيرة للسفر من دون موافقة مدير الشؤون المالية.

وانتهى التقرير إلى عدد من المقترحات والتوصيات، منها إحالة أمين صندوق شؤون الطلاب في كلية العلوم السياسية على القضاء المختص بجرم اختلاس الأموال العامة عملاً بأحكام المادة ٨ من قانون العقوبات الاقتصادي رقم ٣ لعام ٢١٠٣، ووضع الحجز الاحتياطي على أمواله وأموال زوجته تأميناً لمبلغ ١,٧ مليون ليرة سورية، إضافة إلى الفوائد القانونية الواجبة.

كما طلب التقرير من جامعة دمشق متابعة مدى التزام شؤون الطلاب في الكليات والمعاهد التابعة لها بالكتب التي تنص على وجوب فتح سجل خاص بالطلاب المسجلين المسددين للرسوم مماثل لسجل أمين صندوق شؤون الطلاب وإرسال تقرير بالنتائج إلى مديرية الشؤون المالية برئاسة الجامعة وإعلام الجهاز بالنتائج لمحاسبة المقصرين.

كما اقترح مخاطبة مجلس التعليم العالي للعمل على إصدار تعليمات موحدة للجامعات تبين الآلية الواجب اتباعها في تسديد الرسوم الجامعية بما يحقق المرونة في العلم والرقابة المالية الفعالة عليها وتكون ناظمة لعمل أمناء الصناديق وأقسام شؤون الطلاب ومديرية الشؤون المالية في الجامعات وبما يتوافق مع القوانين والأنظمة.

### وزارة الصناعة تقطع يدها الفنية لترضي موظفاً كبيراً لديها!

# إخلاء مقر «جمعية الجودة» في دمشق خلال ٤٨ ساعة.. ولا حاجة لرأي رئيس الحكومة

### كحيل لـ«الوطن»: يحاربوننا لأن لدينا برامج لمكافحة الفساد.. سنواصل العمل من الرصيف

| عبد الهادي شباط

أنذرت وزارة الصناعة الجمعية العلمية السورية للجودة لإخلاء مقرها في دمشق خلال ٤٨ ساعة، وذلك عبر لجنة خاصة من الوزارة، ذهبت إلى المقر يوم أمس مع تعليمات بإخلاء مقر الجمعية فوراً من دون مراعاة وجود الأعضاء والموظفين ضمن مقر الجمعية، التي طالما دعيت بالذراع الفنية للوزارة في أوقات سابقة!

إلا أن الاتصالات بين رئيس لجنة الإغلاق علي يوسف والمعنيين في وزارة الصناعة، انتهت إلى إعطاء الجمعية مهلة ٤٨ ساعة لإخلاء المقر!

«الوطن» كانت حاضرة على تفاصيل العملية، وسألت رئيس الجمعية هشام كحيل عن موقفهم حيال ما تقوم به الوزارة، فأجاب: «لم يعد بوسع الجمعية عمل أي شيء إضافي، بعد كل المحاولات والمساعي مع الجهات المعنية كافة لتلافي هذا الإجراء وخاصة أنه تم توجيه مذكرة حول الموضوع لرئاسة مجلس الوزراء مؤخراً التي بدورها طلبت توضيحات إضافية من الجمعية حول الموضوع، وقامت الجمعية مباشرة بموافاة رئاسة الحكومة بها لكن رغبة وعزم الصناعة على تنفيذ ما تصبو إليه لا يحتمل التريث لمعرفة رأي رئاسة الحكومة حول المسألة». وعن هذا الإصرار الذي تبديه الوزارة لإخلاء مقر الجمعية بيّن كحيل أن القصة شخصية وتتلخص بوجود مستشار لدى وزارة الصناعة يقطن بجوار مقر الجمعية، وهو يرغب بترحيل الجمعية وضم المقر لشقته، علماً أن مساحة مقر الجمعية لا يتجاوز ٤٠ م٢ هو عبارة عن غرفتين دون حمامات أو أي خدمات على حين تتجاوز مساحة شقة «الجار المستشار» نحو ١٢٠ م٢.

ويوضح رئيس الجمعية أن الحجة التي يبرر به إخلاء الجمعية هو الإزعاجات التي تسببها له الجمعية مثل نقل أو سحب كرسي من مكان لآخر خلال تنفيذ بعض الدورات التدريبية التي تجريها الجمعية.

مشيراً إلى أن هذه الدورات لا تتعدى دورتين في الشهر لمدة ثلاثة أيام للدورة، وغالباً ما تكون في الفترة الصباحية أو المسائية «أي خارج أوقات القيلولة التي ينشدها المستشار».

مشيراً إلى أن ما كانت تطمح الجمعية لتنفيذه من برامج في مجالات مكافحة الفساد والرشوة وغيرها لم يرق للعديد من المعنيين وخاصة أن الجمعية بدأت بتنفيذ برنامج لتأهيل العديد من مؤسسات وشركات الوزارة، حيث تنفذ برنامجاً لتدريب ٢٤ مديراً في هذه المؤسسات الصناعية، لذا «يحاربوننا لأن لدينا برامج لمكافحة الفساد والرشوة».

كما اعتبر رئيس الجمعية أن ما تقوم به وزارة الصناعة من إخلاء للجمعية من مقرها الحالي هو مخالف وإجراء غير شرعي لكون الوزارة غير مالكة للعقار ولا يحق للوزارة من الوجهة القانونية إخلاء الجمعية من مقر لا تملكه بالأساس.

وبالعودة مع رئيس الجمعية لما يمكنه القيام به بعد مهلة الصناعة لهم ليومين فقط لتنفيذ الإخلاء أوضح أنه لم يبق أمام الجمعية سوى خيارين إما حل الجمعية وإما نقل مقر الجمعية للرصيف أمام المقر الحالي وهو ما تعتزم القيام به الجمعية لتحقيق ما تصبو إليه الوزارة وعدم إزعاج مستشاريها خلال قيلولتهم على حين المفارقة وجود ملهى مجاور للمستشار لا يمثل أي نوع من الإزعاج، مبيناً أن هناك تفكيراً حقيقياً لنقل مقر الجمعية للرصيف لضمان استمرار عملها وتنفيذ برامجها.

وبيّن كحيل أن الجمعية هي إحدى منظمات المجتمع الأهلي التنموي، وتضع كل إمكاناتها وخبراتها لإعادة بناء وهيكلة المؤسسات والشركات الصناعية والتجارية والخدمية، وتدعو الجمعيات السورية التنموية للعمل تحت مظلة واحدة لنشر ثقافة الجودة وجعلها أكثر فاعلية وحضوراً في المشهد الحكومي العام وخاصة في مسار مرحلة إعادة الإعمار كل ذلك تحت إشراف ورعاية الحكومة.

منوه بأن إعادة إعمار ما تم تخريبه وتدميره في سنوات الأزمة لا يتم إلا بالعمل المؤطر وبمعايير الأداء العالمية وضع المبادئ الأساسية لإعداد «إستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد» وترسيخ مبادئ النزاهة على المستويين الشخصي والمؤسسي والشفافية والمساءلة وسيادة القانون واستقلالية القضاء والمشاركة المجتمعية.

## ١٩٣ مليار ليرة قروض «الزراعي» خلال ٢٠١٦ منها ١٩٢ ملياراً للحكومة

| الوطن

بيّن المدير العام للمصرف الزراعي التعاوني إبراهيم زيدان أن القروض الممنوحة من المصرف خلال العام الماضي (٢٠١٦) زادت عن ١٩٢,٩ مليار ليرة سورية، بنسبة تنفيذ مقدارها ٢٠٥٪ من المخطط.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح زيدان أن القروض موزعة على ١,٠٩ مليار ليرة سورية إقراضات المصرف للمزارعين، و١٩١,٨ مليار ليرة الإقراضات الممنوحة بموجب أنظمة خاصة لمصلحة جهات القطاع العام، موزعة على ١٧٧ مليار ليرة سورية للمؤسسة العامة للحبوب، و٥ مليارات ليرة سورية للمؤسسة العامة لإكثار البذار، و١,٣ مليار ليرة سورية للمؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان، و٨,٥ مليارات ليرة سورية للمؤسسة العامة للأعلاف، ومبلغ ٢٥ مليون ليرة سورية للمؤسسة العامة للمباقر.

لافتاً إلى أن خطة المصرف في مجال الإقراض للعام ٢٠١٦، تقدّر بنحو ٢٠ مليار ليرة سورية، إضافة إلى خطط لقروض المشروع الوطني للري الحديث بمبلغ ١١٥ مليون ليرة سورية، وخطط للقروض الممنوحة بموجب أنظمة خاصة للقطاع العام بمبلغ ٧٤ مليار ليرة سورية، حيث بلغ إجمالي الإقراض المخطط لـ٢٠١٦ مبلغ ٩٤,١١٥ مليار ليرة سورية.

أما في مجال مبيعات مستلزمات الإنتاج فأوضح زيدان، أن المصرف قام بتأمين السماد للفلاحين في المناطق الآمنة، حيث بلغت مبيعات مستلزمات الإنتاج لغاية ١٢/٣١/ ٢٠١٦، مبلغاً يزيد على ٦,٨ مليارات ليرة سورية.

وبلغ إجمالي ودائع المصرف حتى تاريخ ٢٠١٦/١٢/٣١ نحو ٣٨,٥٨ مليار ليرة سورية. وفي التفاصيل بلغت قيمة الودائع تحت الطلب ٣٥,٤٦ مليار ليرة سورية، ووصلت ودائع لأجل إلى ٤٤٧ مليون ليرة سورية، على حين بلغت ودائع التوفير ٢,٦١ مليار ليرة سورية، أما الحسابات المجمدة فقد سجّلت ٦١ مليون ليرة سورية.

وعما يتعلّق بالخطة الاستثمارية للمصرف، أكد زيدان رصد مبلغ ٤٠٠ مليون ليرة، للخطة الاستثمارية في ٢٠١٦، موزّعة على ٣٥٩,٩ مليون ليرة للمشروعات المباشر بها في الخطة الخمسية الحادية عشرة، خصّص تطوير عمل المصرف بمبلغ قدره ٢٥٩ مليون ليرة سورية لتطوير برمجيات الفروع وشراء نظام معلومات مركزي للإدارة العامة وتطوير التجهيزات الحاسوبية في الإدارة العامة وتوسيع شبكة الاتصالات لفروع المصرف غير المشملة بالشبكة الحالية وشراء تجهيزات لفروع المصرف وتركيب كميرات مراقبة لـ٣٠ فرعاً آمناً.

## تصويب

ورد خطأ مطبعي في مقال نشرته الصحيفة في عدد الاثنين الماضي (٢٠١٦/١/٩) حول خسائر القطاع العام المصرفي. إذ ورد أن القيمة الإجمالية لأضرار مصرف التوفير هي ١٣٨ مليار ليرة سورية، في حين هي ١٣٨ مليون ليرة سورية، بحسب ما جاء في البيانات المصرفية التي حصلت عليها «الوطن».

بناء على ذلك، تكون القيمة الإجمالية لأضرار المصارف العامة نحو ٤,٣ مليارات ليرة سورية، وليس ١٤٣,٣ ملياراً. فاقتضى التصويب.

### هل سيعيد التاريخ نفسه ونشهد عودة لتجارة الإبل والتمر وللعمل ببيارات البرتقال في فلسطين؟

# ٢٠١٧ بداية انحدار اقتصادات مجلس التعاون الخليجي

| عامر إلياس شهدا

٢٠١٧ بدأ تراجع الرهان على اقتصاديات الخليج، رافقه ظهور للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فيها، وعام ٢٠٢٠ سيكون العام الحاسم للممالك والدويلات الخليجية فقد استشعر المستشارون الأجانب الاقتصاديون والماليون الذين يعملون لدى دول مجلس التعاون الخليجي بالخطر المحدق بهذه الدول. حيث لاحظ العالم الجلبة التي أحدثتها تصريحات الرئيس الأميركي ترامب بخصوص الخليج وما يتعلق بالخطط الاقتصادية للولايات المتحدة الأميركية، والتي تلاها إجراءات وقرارات للبنك المركزي الأميركي وبالذات بالنسبة لأسعار الفائدة التي سيكون لها تأثير كبير في الأوضاع الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي. وهذا الأمر يأتي بسياق حرب اقتصادية غير معلنة على هذه الدولة حيث بدأت بتخفيض سعر برميل النفط الذي أثر بشكل كبير في الواردات لتلك الدول حيث تراوحت أسعار النفط عند مستوى ٥٧ دولاراً للبرميل محققه انخفاضاً لأكثر من ثلثي قيمتها منذ منتصف عام ٢٠١٤. ويضاف إلى ذلك قيام الولايات المتحدة الأميركية بتوريط تلك الدول في تمويل التيارات الإسلامية المتشددة من أجل تنفيذ المشروع الأميركي في المنطقة والذي سمي الربيع العربي. حيث شرعت دول مجلس التعاون الخليجي لتنفيذ هذا المشروع استنادا إلى إرادات شخصية بعيده كل البعد عن إرادة شعوبها. إضافة إلى توريط المملكة السعودية بحربها على اليمن وبتمويل سعودي صرف من دون أي تمويل من الولايات المتحدة الأميركية.

إن المراقب لما يتخذ من قرارات في دول الخليج وعلى رأسها السعودية والإمارات والتي تخص التقشف والبدء بخلق ضرائب لم تكن موجودة سابقا يلاحظ تراجعاً في الاقتصاد حيث فرضت الإمارات ضريبة على الدخان والمشروبات الغازية أي المواد الأكثر استهلاكا من ٥٠٪ إلى ١٠٠٪ ورفعت بدلات التأمين إلى ١٣٠٪ والكهرباء ٣٠٪ وتم إقرار ضريبة القيمة المضافة الانتقائية. أما في السعودية فتم فرض ضريبة على راتب كل مقيم ما بين ٤٠٠ إلى ٨٠٠ ريال إضافه إلى إصدارات سندات الدين والتوجه في الحصول على السيولة من مستثمرين أجانب لعدم كفاية السيولة في تلك الدول نتيجة انخفاض موارد النفط إلى الثلثين. وبدأت دول مجلس التعاون الخليجي باستغلال جودة تصنيفها الائتماني رغم قيام مؤسسات التصنيف بالعديد من التخفيضات الائتمانية. إلا أن الاستمرار بهذه الآلية والرهان على التصنيف الائتماني سيهتز بشكل كبير جداً نتيجة تعاظم الديون في هذه الدول وبالأخص عندما يصيب الضعف الصناديق السيادية المرتبطة بإيرادات النفط المتراجعة والتي ستتراجع في السنين القادم نتيجة بذل الجهود العالمية للاعتماد على الطاقات البديلة والغاز. فدراسة المؤشرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لدول مجلس التعاون الخليجي. تشير إلى أن دول الخليج ستعاني اقتصادياً بشكل خانق ما سيؤدي إلى تراجع كل المؤشرات المالية لهذه الدول وستظهر الإشارات السلبية في أسواقها بحلول عام ٢٠٢٠ حيث التراجع سيكون تدريجياً خلال السنوات الأربع القادمة. خلالها سنرى انهياراً لشركات عقارية وصناعية ومالية عملاقة إضافة إلى انهيارات اجتماعيه قد تؤدي إلى حراك دام بتلك الدول وحركة هجرة كبيرة لرجال الأعمال والشركات والعمالة.

لنبدأ من سياسات ترامب الاقتصادية التي تعتبر خطوة إضافية في الحرب الاقتصادية على دول الخليج فالخطوة الأولى ذكرناها أعلاه والتي تخص تمويل الحروب والحركات الإسلامية المتشددة والفوضى الخلاقة واعتماد الطاقة البديلة كالنفط الحجري والغاز والطاقة الشمسية.

وعد الرئيس المنتخب دونالد ترامب بتخفيضات ضريبية وإنفاق على البنية التحتية وتخفيف القواعد التنظيمية.

تعطي مثل هذه التغييرات دفعة لسياسة مالية تضخمية وأكثر توسعا وأكثر قوة لزيادات الفائدة والتي ستؤدي إلى زيادة الضغوط التضخمية التي ستجبر مجلس الاحتياطي الفدرالي على رفع أسعار الفائدة وستكون في حزيران، وربما يقرر زيادتين فقط للفائدة بحلول نهاية العام. فقد قام البنك المركزي الأميركي ٢٠١٧ برفع معدل الفائدة مرة أخرى، بعد المرة الأولى التي تمت في أيلول الماضي، ومن المتوقع أيضاً أن يتم رفع معدلات الفائدة على مدار العام الجاري من ٣ إلى ٤ مرات. وقد قام البنك الفيدرالي بالتركيز في الفترة الماضية على عاملين أساسين هما التضخم ومستويات قوة الاقتصاد الأميركي، والتي تم على أساسها صدور قرار رفع معدل الفائدة بنسبة ٠,٢٥٪ في نهاية العام الماضي.

### توجهات ترامب

إن توجهات ترامب للإنفاق على البنية التحتية والتي تستهدف النقل والفضاء والاتصالات والعقارات والطاقة البديلة إنما يهدف منها إلى امتصاص البطالة وتوسيع الاستهلاك وخلق سوق مستقبليه للولايات المتحدة الأميركية أكثر انتشارا وتوسعا في العالم مع لحظ تراجع هذه السوق أمام العملاق الصيني.

إن الاستثمارات في البنية التحتية ستؤدي في المستقبل إلى تخفيض التكلفة للإنتاج وارتفاع القدرة التنافسية للاقتصاد الأميركي. ترامب في الواقع يخطط لتقوية البيت الداخلي الأميركي اقتصادياً ويخطط لانتخابه للمرة الثانية حيث سيحصد نتائج تجعله بطلاً قومياً بامتياز.

إن أي اقتصادي يقوم بتحليل ما طرحه ترامب سيلحظ أن مشاريعه بحاجه إلى سيولة هائلة. وجمع هذه السيولة يلزمه سياسات نقدية دقيقة جدا. ومهما كانت هذه السياسات محكمة فإن الاقتصاد الأميركي سيواجه التضخم لا محالة، حيث سترتفع الكتلة النقدية في التداول نتيجة امتصاص البطالة وما تحتاجه مشاريع البنية التحتية من رأس مال ضخم. أمام ذلك نجد أن مجرد الإعلان عن سياسة اقتصادية من ترامب وقبل اعتمادها وبمجرد قيام الفدرالي الأميركي بخطوة أولية بسيطة، فإن هذه الأمور خلقت جلبة في المصارف المركزية لدول مجلس التعاون الخليجي ودعتها لاتخاذ قرارات سيكون لها أثار مؤلمة على الاقتصاد والمجتمع فهل المجتمع الخليجي المرفه سيكون قادراً على تحمل هذه الآلام؟

إن رفع أسعار الفائدة الذي أعلنت عنه دول مجلس التعاون الخليجي بواقع ٢٥ نقطة تعتبره رداً على رفع الفدرالي الأميركي لسعر الفائدة في أيلول ٢٠١٦ هذا الأمر أدى إلى زيادة تكاليف الديون المصرفية في دول مجلس التعاون الخليجي. إلا أن ردة فعل البنوك المركزية الخليجية كانت تستهدف الحفاظ على ربط عملاتها بالدولار الأميركي. أما فيما يتعلّق بقرار السعودية بالإبقاء على معدل اتفاقيات إعادة الشراء (الريبو) من دون تغيير، فنرجح أن يكون لضمان توافر السيولة بمستويات مريحة في النظام المصرفي، وللتدخل، لمنع أسعار فائدة الاقتراض بين البنوك من الارتفاع بشدة. وقد أوضح بنك الكويت المركزي أن خطوة رفع سعر الخصم رداً على رفع الاحتياطي الفدرالي لأسعار الفائدة كان الهدف من ورائها المحافظة على استمرار تنافسية وجاذبية العملة الوطنية كوعاء للمدخرات المحلية. ووفقاً لحسابات «كامكو»، يتوقع أن ترتفع تكاليف الاقتراض في الكويت بما يقرب من نسبة ١١ بالمئة. إلا أنه حتى بعد ارتفاع أسعار الفائدة بين البنوك لأجل ليلة واحدة، فإن أسعار الفائدة بين البنوك لأجل ثلاثة أشهر قد شهدت اتجاهات مختلطة، حيث ارتفعت في السعودية والكويت وقطر، إلا أنها تراجعت في الإمارات من ١,٤٠٢٩ بالمئة إلى ١,٣٣٣٦ بالمئة، وذلك على الأرجح فإن البنوك تقدم على الإقراض بشروط أبسط. (كامكو للبحوث هي شركة كويتية معنية بمتابعة آخر التطورات والاتجاهات في أسواق المال الإقليمية والعالمية وتحليل آخر المستجدات المالية والتطورات والإحصاءات الاقتصادية).

وعلى الرغم من إبقاء بعض البنوك المركزية أسعار الفائدة من دون تغيير في أعقاب رفع الاحتياطي الفدرالي لأسعار الفائدة بهدف الحفاظ على مستويات مريحة من السيولة في نظامها الاقتصادي، فإنه يتوقع أن تنعكس أي زيادات مستقبلية في أسعار الفائدة على أسعار الاقتراض بين البنوك، ما يؤدي في نهاية المطاف إلى ارتفاع تكاليف الاقتراض في المنطقة.

أضاف تقرير كامكو للاستثمار إن تراجع أسعار النفط على مدى العامين الماضيين دفع بالدول المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى استهداف سياسات كانت قد تعتبر في ظروف أخرى غير قابلة للتحقيق، مؤكداً وجود حاجة ملحة في الوقت الحاضر لجمع رؤوس الأموال لتمويل عجز الموازنات المتوقع في المستقبل القريب، وذلك لأن الفائض المتراكم خلال العقد الماضي أو نحو ذلك لن يكون كافياً إلا لمساندة العجز المستقبلي لفترة محدودة فقط.. ما ورد في تقرير كامكو صحيح فمن خلال مراقبة إصدار السندات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقية في عام ٢٠١٦ تقريباً مقارنة بالعام السابق بسبب الإصدارات السيادية الجديدة لدول مجلس التعاون الخليجي التي استهدفت سد عجز الموازنة. وقد كان إصدار السعودية لسندات عالمية بقيمة ١٧,٥ مليار دولار في أيلول ٢٠١٦ هو الإصدار الأكبر للسندات على مستوى الأسواق الناشئة، متخطياً بمراحل الإصدار القطري الذي سبقه خلال العام بقيمة ٩ مليارات دولار. وعلى الرغم من أن إجمالي قيمة السندات التي أصدرتها السعودية خلال عام ٢٠١٦ يساوي تقريباً السندات الإماراتية، فإن هناك فارقا شاسعا في تكوين تلك الأدوات. ففي حالة السعودية كانت الحكومة هي المقترض الوحيد، على حين أنه في الإمارات قامت المؤسسات بالاقتراض. أما الكويت فقد قامت بجمع أموال من خلال إصدار سندات الدين بنهاية عام ٢٠١٦. إلا أن الحجم الهائل للسندات السعودية جعل الكويت وغيرها من الاقتصادات الإقليمية تأخذ وقفة لترى كيفية استقبال السوق لهذا الطرح المهول. مما سبق نجد أن هناك تعاظماً للحاجة للسيولة يدفع باتجاه الاستدانة وهذه الحاجة ستؤدي إلى استغلال الدول لها لترفع فوائدها ما سيرفع معه التكلفة، وهذا الأمر سيؤدي إلى إرغام دول مجلس التعاون الخليجي لاتباع سياسات نقدية ستؤدي بنهاية المطاف إلى ارتفاع الديون بتكاليف عالية مقابل انخفاض الموارد. وبالتالي فارتفاع تكلفة الإقراض سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار وما سيساعد أيضاً في ارتفاع الأسعار هو الارتفاع الذي اعتمدته دول الخليج على أسعار المشتقات النفطية ما سيزيد من التكلفة. سيقابل ذلك انخفاض في قدرة الدخل على الاستهلاك وتراجع في دوران الكتلة النقدية المتداولة ما سيشكل ضغوطاً على تلك الدول لرفع الأجور وهذا سيؤدي بالنهاية إلى التضخم وتراجع كبير في القوة الشرائية لعملتها. وما سيزيد في إضعاف القوة الشرائية هو إصرارها على ربط عملتها بالدولار الذي سيتعرض لتضخم نتيجة مشاريع البنية التحتية وهذا التضخم سيعطي دفعاً إضافياً لإضعاف القوة الشرائية لعملات دول مجلس التعاون الخليجي. مع الإشارة إلى الحاجة المتزايدة للسيولة في السعودية نتيجة تنفيذ الإستراتيجية التنموية التي طرحها ولي ولي العهد السعودي إذا توفرت القدرة على تنفيذها والتي لن تتحقق لأن الضغوط المالية والاقتصادية ستحول دون تحقيقها مع بشائر العجز التي بدأت تعاني منه المملكة وسياسة التقشف أكبر دليل على ذلك.

### ارتدادات للبية

إن هذا الوضع الاقتصادي سيكون له ارتدادات سلبيه على الاستثمارات الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي وسيترك تأثيرات سلبية في الاستثمارات الأوروبية بهذه الدول. كما سيؤدي إلى خضات قوية في الصناديق السيادية لهذه الدولة، ولغاية ٢٠٢٠ سنشهد انهيارات لهذه الصناديق. وهذا الأمر سينعكس سلبا على موضوع العمالة وبالأخص الآسيوية حيث سيتم تخفيض العمالة ونتيجة ارتفاع الأسعار وفرض الضرائب ستتراجع تحويلات العمالة إلى بلدانها والتي تبلغ اليوم ما قيمته ١٤٠ مليار دولار سنويا والدول التي ستتأثر بذلك مصر الهند الفلبين سيرلانكا الباكستان والتي تشكل سوقاً استهلاكية بالنسبة لمنتجات الدول الأوروبية ما سينعكس سلبا على أوروبا. وستعاني تلك الدول من ارتفاع نسبة البطالة وزيادة في المشاكل الاجتماعية. وأيضاً ستكون لبنان وتركيا من أكثر الدول تأثراً بالوضع الاقتصادي والاجتماعي لدول مجلس التعاون الخليجي فعائدات السياحة ستنخفض بنسبة عالية في السنوات الأربع القادمة ما سيخلق مشاكل اقتصادية لهذه الدول. يضاف إلى ذلك قيام سورية ولبنان ومصر خلال هذه الفترة باستثمار الغاز المكتشف وهو بكميات هائلة ما سينعكس سلباً على أسواق النفط الخليجي الذي يتراجع الاعتماد عليه عالميا وهذا سيشكل ضربة مؤلمة ثانية لموارد الخليج من النفط. وفي واقع الحال إن ما نشهده في سورية سببه وجود الغاز وشعور دول النفط الخليجي بالخطر المحدق بهم فحاولوا السيطرة مستميتين من خلال منظمات إرهابية إلا أنهم فشلوا في ذلك. وثمن فشلهم سيدفعونه غاليا اقتصادياً واجتماعياً.

أتمنى على السوريين أن يمتلكوا الرؤية الصحيحة للمستقبل الآتي، والذي سيثبت لهم أن رهاناتهم على دول الخليج وتركيا خاسرة، وأن رؤية الدولة السورية بخصوص علاقاتها مع دول البريكس وبالأخص روسيا ستكون لها ارتدادات إيجابية تحمي الاقتصاد السوري من ارتدادات الوضع الاقتصادي السيئ الذي ستواجهه دول مجلس التعاون الخليجي خلال أربع السنوات القادمة ولن ينقذها من ذلك إلا العودة للرؤية السورية. فالسؤال هل سيعيد التاريخ نفسه ونشهد ازدهارا لتجارة التمر والإبل ويعود الخليجيون للعمل ببيارات البرتقال في فلسطين.

للحديث تتمة